الكردستاني: رئيس الحكومة قد يلجأ الى تأويل قانونيّ للتهرّب من جلسة البرلمان

مجموعة سحب الثقة: نريد الإسراع في إعداد ملف الاستجواب وامتناع المالكي عن الحضور سيكون انقلاباً

□بغداد / سامي السرحان

قال مصدر رفيع في التيار الصدري امس الاحد، ان زعيم التيار مقتدى الصدر "شجع لجنة استجواب رئيس الحكومة، على الاسراع بعملها" متوقعا "جلسة ساخنة" وردود فعل "سيئة جدا" من زعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي.

يأتي هذا في حين اكد التحالف الكردستاني ان المالكي سيبذل جهده "عبر تأويلات للقوانين" كي لا يسمح بعقد جلسة استجوابه برلمانيا، لكن نائبا عن العراقية ذكر ان منع جلسة الاستجواب او امتناع المالكي عن حضورها لن يكون ممكنا الا "بانقلاب عسكري".

وتشهد العملية السياسية اقوى مواجهة بين المالكي وخصومه، ويسعى ائتلاف من ٣ كتل كبيرة الى الاطاحة برئيس الحكومة بعد شهور من رفضه الحوار، وجرى في ١٩ ايار الماضي تقديم طلب رسمي باسم التيار الصدري والتحالف الكردستاني والقائمة العراقية، الى كتلة التحالف الوطني كي تطرح بديلا عن المالكي "يمكن التفاوض معه ويكون كفيلا بإزالة التشنج عن العلاقات الوطنية".

ذكر مصدر رفيع في كتلة الاحرار، امس لـ "المدى" ان "زعيم التيار مقتدى الصدر يبلغ نوابه كل يوم ان عامل الوقت مهم جدا في استجواب رئيس الحكومة نوري المالكي".

واكد المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن هويته، ان "الصدر يشجع اللجنة التي تتولى اعداد استجواب المالكي على انجاز عملها باسرع وقت".

ورجح ان "يشهد الاسبوع الاول من الفصل التشريعي الجديد تقديم الطلب الرسمي لاستجواب رئيس الحكومة"، واضاف "اعتقد اننا امام جلسة استجواب ساخنة للغاية فهناك ملفات كثيرة تدين المالكي ابتداء من ادارة الملف الامني وليس انتهاء بقطاعات المال والخدمات وحقوق الانسان".

وتابع "لن يكون في وسع المالكي ان يمتنع عن حضور جلسة الاستجواب ولكن السؤال هو ماذا سيكون رد فعله على الملفات التي تدينه؟ وعلى جلسة سحب الثقة التي ستنعقد بعد اسبوع من جلسة الاستجواب".

وتوقع المصدر الرفيع بان "المالكي سيتورط بردود فعل سلبية جدا على تلك الاجراءات خاصة وانه تعامل مع اجتماعات الكتل المشروعة بوصفها مؤامرة وهو امر لم يحصل في اي ديمقراطية سابقا".

وكان المالكي قد وصف في حوار متلفز قبل ايام، اجتماعات الكتل في اربيل والنجف ومحاولة جمع تواقيع سحب الثقة بأنها "مؤامرة" الامر الذي عده خصومه اهانة كبرى لمداولات مشروعة بين زعماء اكبر الكتل البرلمانية.

الى ذلك قال النائب احمد المساري عن القائمة العراقية ان "المالكي ليس في وسعه رفض الاستجواب الا من خلال انقلاب عسكري يوقف الديمقراطية ويلغي العملية السياسية".

واعرب عن اعتقاده بان "رئيس الحكومة لن يقوم بهذه المجازفة ويفترض ان يحضر الى البرلمان بمجرد استدعائه بداية الفصل التشريعي".

وأضاف ان "الدستور الذي اعطى صلاحيات الحكم للمالكي هو نفسه الذي اعطى حق الاستجواب للبرلمان حين يتقدم ٢٥ نائبا بهذا الطلب" مشددا على ان "حضور جلسة الاستجواب هو اهم اختبار لاحترام المالكي للدستور".

من جهته ذكر مصدر في التحالف الكردستاني ان اللجنة المكلفة بوضع محاور الاستجواب ستعقد اول اجتماعاتها مساء الاحد، وتابع "اننا ماضون وبجدية في مسعى استجواب رئيس الحكومة، وسنحرص على اعداد اسئلة متكاملة لهذه الجلسة".

وتوقع المصدر ان المالكي "سيحاول جاهدا عرقلة جلسة الاستجواب، واللجوء الى وسائل سياسية او تأويلات قانونية لعدم عقد الجلسة او حتى عدم حضورها".

وعبر المصدر الكردي عن خشيته من أن يلجأ المالكي الى منع الاستجواب "من خلال اللجوء الى المحكمة الاتحادية والطعن بدستورية بعض الفقرات".

لكنه أكد ان الاستجواب "حالة دستورية وهي جوهر عمل النظام البرلماني المتمثل بمراقبة ومحاسبة السلطة التنفيذية".

وعما اذا كان لدى المالكي اوراق اخرى قد يقوم بطرحها لاجهاض مشروع معارضيه قال القيادي الكردي "رغم ان رئيس الوزراء لم يتوقف عن التلويح بالقوة وتهديد معارضيه ووصفهم بالمتآمرين الا اننا لا نعتقد انه سيلجأ الى العنف او القوة لمنع الاستجواب البرلماني. في الوسائل السياسية والقانونية مساحة كافية للمالكي كي يحاول من خلالها منع مساءلته برلمانيا".

لكن خالد الاسدي، النائب عن دولة القانون، نفى وجود مشروع استجواب حتى اللحظة لكي تتحدث بعض الكتل عن مخاوف من عرقلته باساليب غير قانونية.

وأضاف الاسدي ان "الاستجواب الذي تسعى اليه بعض الكتل هو مجرد افكار لم تكتمل شروطها القانونية" ويتابع "العراقية والكردستاني والتيار الصدري لديهم نية لتقديم طلب استجواب لرئيس الوزراء في الفصل التشريعي القادم وهذا حق كفله الدستور لاعضاء مجلس النواب لمحاسبة اي مسؤول في الدولة".

وشدد النائب عن دولة القانون "من حقنا ايضا الطعن بالاستجواب من خلال اللجوء الى القانون والدستور الذي ينص على متطلبات اي استجواب برلماني".

وبشأن المخاوف التي تبديها أطراف اربيل والنجف من لجوء رئيس الحكومة لاجراءات غير سياسية لعرقلة اجراء الاستجواب، قال الاسدي "نرفض الحديث عن المخاوف كما نرفض الحديث عن النوايا ونعتقد ان المالكي والتحالف الوطني هما صمام امان العملية السياسية والديمقراطية في البلاد، ومن يمتلك الكتلة الاكبر المتصدرة لا تخشى منها ومن مرشحها خرق القانون والدستور"، ووصف المخاوف التي يتحدث عنها معارضو المالكي بانها "محاولة لذر الرماد بالعيون".

وشدد النائب عن دولة القانون على ان "العملية الدستورية السلمية محترمة من جميع الاطراف، فكما يحق لاي جهة استجواب رئيس الحكومة يحق للطرف المقابل اتباع الطرق القانونية لعرقلة ذلك وكل ذلك مقبول ومشروع ما دام في اطاره الدستوري".

وختم الاسدي بالتأكيد على ان "التحالف الوطني ودولة القانون لن يسمحا لاي طرف باللجوء لوسائل غير قانونية".

عالم آخر

■ سرمد الطائي

اللارشدية ووحداني التسلط

تعليقات القراء المناصرين لرئيس حكومتنا نوري المالكي "لم تكن ترحم" خلال الاسبوع الاخير، وشعرت انني صرت قاسيا على مشاعرهم الى حد لا يتصور فأطلقت اعلانا فجر الاربعاء مفاده انني سأتوقف عن كتابة اي مادة او تعليق سياسي طيلة ايام العطلة الاربعة، ولن استأنف ذلك الا يوم الاحد حيث نعود لاعمالنا.

اثناء ذلك قررت الانشغال بقراءة الكتب التي فاتني ان اطالعها، فدخلت موقع "فورشيرد" العظيم الذي اضحى بمثابة ذاكرة البشرية حقا. اي كتاب يخطر على ذهنك ستجده هناك بعملية بحث بسيطة داخل الموقع فتحصل على نسخة "بي دي اف" يمكن مطالعتها على الحاسبة او موبايل السامسونغ الذي يقرأ كل شيء.

ولا ادري لماذا خطر على ذهني ابن رشد، فيلسوف قرطبة، ولعل للامر صلة بأن "سيرة ابن خلدون" كانت اول كتاب اقرأه في حياتي حيث اهداني اياه الوالد بمجرد ان تعلمت القراءة. اما موقع فورشيرد فقد أهداني كتاب "الضروري في السياسة" وهو تلخيص وشرح لنص افلاطون "كتاب السياسة". بيد انني كنت اود كما وعدت الاصدقاء على فيسبوك، الامتناع عن السياسة حتى الاحد، فما العمل؟ وهل يمكن ان ترفض كتابا يجمع بين دفتيه كلمات ابن رشد وافلاطون دفعة واحدة؟

يبدأ ابن رشد كتابه بسؤال: هل تقتصر الحكمة على اليونان؟ فيدحض هذه الفرضية قائلا ان العديد من الفلاسفة الكبار قد ظهروا "في الشام والعراق ومصر". اما انا فكنت اقرأ واسأل: هل سمعتم بحكماء في الشام والعراق ومصر؟ لماذا لم نعد نسمع بهم هذه الايام؟ وفي هذه البلدان بالتحديد؟

ثم يأخذ في نقل اراء افلاطون التي تتصل بحياتنا حتى اليوم. وينقل عنه ان "المدينة الفاضلة" لا تحتاج الى اكثر من الف جندي لحفظها، وأنا افكر في مليون جندي ننفق عليهم ١٤ مليار دولار "ولا مدينة فاضلة ولاهم يحزنون".

ثم يقول ان اهم شيء في المدينة الفاضلة ان يشعر الجندي بكراهية شديدة للاعداء وحب شديد لاهل بلده. وان الفساد هو ان يكون الجندي كارها لحاكمه وغير محب لاهل بلده لانه حينئذ "سيفقد الشجاعة". يقول "ان على الجندي الحافظ ان يكون ذا بأس حكيما سريع الحركة مع يقظة بال"، وأنا اقرأ وأتصفح في ذهني "يقظة البال وحسن التعامل" في كثير من نقاط التفتيش داخل "جمهورية السيطرات" التي نحيا فيها والتي لم يسمع عنها لا ابن رشد ولا افلاطون.

افلاطون يدعو ايضا الى الموسيقى، وان تكون "في خدمة الشعر". وهو يريد ان تتم تربية الجنود والحكماء معا، على "موسيقى يصاحبها الشعر". الا انه يكره الكاريكاتير والكوميديا، ويرفض ان "نصور انسانا بصورة ثور"، لان ذلك "يلهي الحكماء والجنود". كما يدعو لعدم الاسراف في الموسيقى والخمر، لأن ذلك يؤدي الى ازدهار مهنتي المحاماة والطب، وهي تثقل كاهل "المدينة الفاضلة".

لقد انجز ابن رشد شروحا مهمة وضع فيها اجتهاداته، لاهم كتب اليونانيين افلاطون وارسطو، وغدا بذلك ملهما لأوربا التي ترجمته بعد سقوط الاندلس قبل ٦ قرون. وصار هناك تيار أوروبي يطلق عليه تسمية "الرشدية اللاتينية"، واصبح "افيروش" كما يسمونه في ايطاليا، مدخلا رئيسيا لعصر النهضة لديهم، ويومذاك ازدهرت فكرة ان احترام الشريعة والنصوص المقدسة لا يتعارض مع العقل الذي ينبغي ان يكون حرا وان يعاد الاعتبار لدوره. اما نحن المسلمين فمنذ سقوط الاندلس نعيش زمنا "لارشديا" بامتياز، ونبرهن على ذلك كل لحظة.

لقد انتهت عطلتي ورجعت اتكلم في السياسة، بينما يختم افلاطون كتابه بعبارة "لا اسعد من ملك فاضل، ولا أشر من وحداني التسلط" وكأن افلاطون وابن رشد يعلقان بذلك على ملابسات سحب الثقة ومضمون اتفاقية اربيل.

الأنبار تتوقع احتضانها جلسة الحكومة وكتل تصفها بـ"المسرحية"

□ بغداد / هالة كريم

تستعد محافظة الأنبار لطرح مجموعة ملفات خدمية وأمنية واقتصادية على جلسة مجلس الوزراء التي تتوقع عقدها في المدينة الثلاثاء في نطاق جلسات جوالة تعقدها الحكومة في المدن العراقية منذ نحو شهرين تتباين الآراء حول نتائجها.

وقال مصدر من حكومة الانبار طلب عدم الكشف عن اسمه لـ "المدى" أن "المحافظة هيأت الطلبات التي ستتم مناقشتها في جلسة مجلس الوزراء في المحافظة المزمع عقدها الثلاثاء وفي مقدمتها الملف الخدمي ، ومن ثم الملف الامني، وملفات اخرى تخص الوزارات ، ومن بينها فتح الاستثمار في مشاريع الطاقه الكهربائية لان الحكومة المركزية تعرقل الاستثمار في مشاريع الكهرباء من قبل الحكومات المحلية، والمطالبة بتحويل معاملات الاستثمار من الوزارات الى المحافظة".من جهته قال رئيس مجلس المحافظة وكالة سعدون عبيد شعلان في تصريح الى "المدى" ان "المحافظة سلمت مجلس الوزراء طلبا رسميا لعقد جلسة مجلس الوزراء في الانبار ، ومن بين الملفات المدرجة على جدول الاعمال هي الدرجات الوظيفية ، وزيادة اعداد قوات الجيش ، والشرطة ، واعادة الضباط الذين خدموا المحافظة خلال الوضع الامني الصعب الذي مرت به".

واضاف الشعلان انه "ستتم مناقشة المشاريع المتلكئة التابعة للوزارات". متوقعا ان "تكون هناك استجابة سريعة لهذه المطالب خلال جلسة مجلس الوزراء".

يذكر ان مجلس الوزراء عقد أربع جلسات خارج العاصمة بغداد منذ مطلع العام الحالي، إذ عقدت الجلسة الأولى بمحافظة البصرة في (١٣ شباط ٢٠١٢) والثانية بكركوك في (٨ أيار ٢٠١٢) فيما عقدت الثالثة بنينوى في (٢٩ أيار ٢٠١٢) وكانت آخر جلسة عقدت في محافظة ذي قار في (١٢ حزيران ٢٠١٢).

وكان قد اعلن رئيس مجلس محافظة الانبار، ان مجلس الانبار بالتعاون مع كافة الدوائر الامنية والخدمية انهى كافة استعداداته للتحضير لعقد اجتماع مجلس الوزراء في الانبار.

وقال الشعلان ان "المحافظة انهت استعدادها لعقد اجتماع مجلس الوزراء ، وخصصنا مكان بديل لقاعة مجلس المحافظة كون هذه القاعة لا تتسع لهذه الاجتماعات".

واوضح ان "اعضاء المجلس سيعقدون اجتماع منفرد مع رئيس الوزراء نوري المالكي لمناقشة العديد من المسائل العالقة بين الحكومة المحلية، والمركزية ، والسبل الكفيلة بمعالجتها وفق الدستور، والصلاحيات الممنوحة لمجالس المحافظات".

الى ذلك اعرب زعيم "التيار الصدري" مقتدى الصدر ، الخميس عن شكره لرئيس الحكومة نوري المالكي على عقده جلسات مجلس الوزراء في المحافظات داعياً إياه إلى عدم اقتصارها على فترة الانتخابات.

وقال الصدر في رده على سؤال من أحد أتباعه بشأن عقد رئيس الحكومة نوري المالكي اجتماعات مجلس الوزراء في المحافظات بالتزامن مع اجتماعات أربيل والنجف إنه "لا يستبعد أن تكون هذه الخطوة المفيدة جاءت بعد ما أسميته بالضغوطات وقد اسميه بالاستجابة".

وأكد الصدر أنه "يجب علينا أن نشكره بهذا الخصوص"، داعياً إلى "الاستمرار بعقد الاجتماعات، وأن لا تكون محدودة بفترة الانتخابات".

لكن قيادات في التيار الصدري و"القائمة العراقية" وصفت تلك الاجتماعات بانها "مسرحية" تذكر بفترة المئة يوم التي اطلقتها الحكومة منذ عام كمهلة لتوفير الخدمات الغائبة.من جهتها اعتبرت عدد من المحافظات التي عقدت فيها جلسات مجلس الوزراء ان نتائج ملموسة لم تتحقق على الارض خلال عقد جلسات الحكومة على ارضها ، وان الشكاوى والملفات المعروضة امام تلك الجلسات سبق طرحها على مجلس الوزراء ورئيسه مراراً وتكراراً.

العراقية تحمل الحكومة مسؤولية غلقها

زيباري يؤكد استمرار عمل مكاتب الجامعة طوال رئاسة العراق للقمة العربية

□ بغداد / المدى

أكد وزير الخارجية هوشيار زيباري أن مكتب الجامعة العربية في العاصمة بغداد سيستمر في عمله طوال رئاسة العراق للقمة لمتابعة وتنفيذ قرارات القمة العربية الثالثة والعشرين التي عقدت في بغداد ، مشيرا الى وجود اتصالات مع الامين العام للجامعة العربية والامانة العامة بهذا الخصوص.

وكانت وسائل قد اشارت الى ان الجامعة العربية تنوي اغلاق مكتبها في العاصمة بغداد في اطار خطة إعادة هيكلة الجامعة .

وذكر بيان لوزارة الخارجية يوم امس أن "زيباري التقى في مقر وزارة الخارجية اليوم بسفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية العربية العاملة في العراق وجرى خلال اللقاء مناقشة موضوع ما نشر من عزم الجامعة العربية إغلاق مكتبها في بغداد ".

وأضاف ان "زيباري استعرض تطورات الاوضاع الداخلية في العراق والاوضاع في المنطقة خاصة ، في سورية، واجاب على استفسارات عدد من السفراء بهذا الشأن.

الى ذلك حملت القائمة العراقية حكومة المالكي مسؤولية قرار الجامعة العربية غلق مكتبها في بغداد وقالت ميسون الدملوجي الناطق الرسمي باسم العراقية في بيان صحفي يوم امس تلقت "المدى" نسخة منه :" ان القمة العربية عقدت في بغداد بجهود مخلصة لاطراف سياسية عراقية وعربية في مقدمتها القائمة العراقية . وان قرار الجامعة العربية غلق مكتبها في بغداد يسيء للعراق وشعبه الكريم ".

واضافت :" ان ابتعاد العراق عن حاضنته العربية والاسلامية ، لن يصب في مصلحته او مصلحة الدول الأعضاء في الجامعة ، وسيخسر العراق وشعبه الكريم منبراً اقليمياً مهماً ، لاسيما وانه عضو مؤسس للجامعة ولعب دوراً فاعلاً فيها في مختلف العهود ".

وقال مندوب العراق الدائم لدى الجامعة العربية السفير قيس العزاوي في تصريح صحفي :" ان نائب الأمين العام للجامعة العربية السفير أحمد بن حلي فسر هذا الطلب بأنه لم تعد هناك حاجة لمكتب بعثة الجامعة في العراق باعتباره يتطلب تكاليف اضافية، وأن العراق لم يعد من الأماكن المتوترة التي تستلزم وجود مثل هذه المكاتب مثلما هو الوضع في السودان وليبيا ".

وكانت جامعة الدول العربية اعلنت امس ، إن اتصالاً هاتفياً جرى بين رئيس الوزراء نوري المالكي وأمين عام الجامعة نبيل العربي تناول متابعة تنفيذ قرارات قمة بغداد والوضع العربي الراهن باعتبار العراق الرئيس الحالي للقمة.

واضافت :" ان الاتصال تناول أيضا ما تناقلته وكالات الأنباء حول اعتزام الجامعة العربية إغلاق مكتبها في بغداد، حيث أبدى العراق رغبته بمواصلة المكتب مهامه في الوقت الراهن".

وذكر بن حلي :" أن قمة بغداد طلبت من الأمين العام اتخاذ الإجراءات ودراسة أوضاع مكاتب الجامعة التي فتحت في بعض الدول العربية بصفة مؤقتة ، ومن ضمنها مكتب بغداد ، للتعامل مع الحالة الخاصة التي كان يمر بها العراق ومتابعتها والمساهمة في تقديم ما يمكن القيام به لتجاوز تداعيات الأوضاع الراهنة ".

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح